

العلاقة بين اللفظ والمعنى

(دراسة في إبنية الكلمة الصوتية والصرفية)

سليمان حسيكي (*)

مقدمة

تشير دراسة الألفاظ وعلاقتها بالمعاني، في اللغات المختلفة، عدّة مشكلات مهمّة، خصّص لها الباحثون جانباً من اهتمامهم في الدّراسات اللّغوية، قديماً وحديثاً، وأولى هذه المشكلات تتمثّل في تحديد طبيعة الكلمة والفرق بينها وبين اللفظ؛ كما أنّ مشكلة اللفظة والمعنى قد تناولها بالبحث اللّغويّون والأدباء والنّحاة والبلاغيّون والمفسّرون والفقهاء وعلماء الكلام.

اللفظ والكلمة

حاول اللّغويّون العرب القدماء التّفريق بين كلّ من اللفظ والكلمة؛ قال الراغب الأصفهاني (ت: 502هـ): «اللفظ بالكلام مستعار من لفظ الشيء من الفم»⁽¹⁾؛ ويقول ابن هشام (ت: 761هـ): «الكلمة قول مفرد... والمراد بالقول اللفظ الدالّ على معنى كرجل وفرس، بخلاف الخط مثلاً، فإنّه وإن دلّ على معنى لكنّه ليس بلفظ وخلاف المهمل نحو ديز مقلوب زيد، فإنّه وإن كان لفظاً لكنّه لا يدلّ على معنى فلا يسمّى شيء من ذلك ونحوه قولاً»⁽²⁾. أمّا ابن عقيل (ت: 769هـ) فيقول: «اللفظ جنس يشمل المهمل كديز والمستعمل كعمرو... والكلمة هي اللفظ الموضوع لمعنى مفرد»⁽³⁾.

من هذا يتبيّن أنّ القدماء كانوا يربطون بين اللفظ من ناحية وعملية النطق وصدور الصوت من ناحية أخرى دون أن يدلّ ذلك الصّوت على معنى أو مدلول، فإذا حدث ربط بين الصّوت والمنطوق وما يدلّ عليه من معنى تكوّنت في رأيهم الكلمة، أي أنّ الكلمة أخصّ

(*) أستاذ في الجامعة اللبنانية - كلية التربية.

(1) الراغب الأصفهاني: المفردات في غريب القرآن، المطبعة اليمنية، مصر، 1324هـ، ص 468.

(2) ابن هشام: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ط. السابعة، مطبعة السعادة، القاهرة، 1957، ص 11.

(3) ابن عقيل: شرح ابن عقيل على متن الألفية، ط. الخامسة، دار الطباعة المحمدية، القاهرة، لا.ت، ص 5 - 6.

لأنها لفظ دال على معنى، لذا فإن الكلمة أصبحت تساوي في رأيهم القول أو الكلام، لذلك احتزروا في تعريفهم للكلمة بقولهم إنَّ الكلمة قول مفرد، وبذلك فرّقوا بين الكلمة المفردة والقول الذي يتكوّن عادة من عدة كلمات.

اللفظ والمعنى

ويرى بعض النقاد العرب أنَّ اللّغة كائن ذو جسم وروح، بدليل أنَّ ابن رشيق (ت حوالي 1071م) قال: «اللفظ جسم روحه المعنى»⁽⁴⁾، ويرى ابن الأثير (ت: 1239م) أنَّ: «الكلام الفصيح هو الظاهر البين (المعنى) والظاهر البين، أن تكون ألفاظه مفهومة لا يحتاج فهمها إلى استخراجها من كتب اللّغة»⁽⁵⁾. كما يرى أنَّ الألفاظ هي خدم للمعاني، والعناية باللفظ القصد منها الاهتمام للمعنى، حيث يقول: «فإن رأيت العرب قد أصلحوا ألفاظهم وحسّنوها ورقّقوا حواشيها وعقلوا أطرافها، فلا تظنّ أن العناية إذ ذاك إنّما هي بألفاظ فقط، بل هي في خدمة منهم للمعاني.. فالعرب إنّما تحسّن ألفاظها وتزخرفها عناية منها بالمعاني التي تحتها، فالألفاظ إذا خدم للمعاني، والمخدوم لا شك أشرف من الخادم»⁽⁶⁾. وهو يلتقي مع عبد القاهر الجرجاني في تبعية الألفاظ للمعاني: حيث يقول الجرجاني: «الألفاظ خدم المعاني والمعرفة في حكمها وكانت المعاني هي المالكة سياستها المستحقة طاعتها. فمن نصر اللفظ على المعنى كان كمن أزال الشيء عن جهته، وأحاله عن طبيعته»⁽⁷⁾. ويتساءل الجرجاني: «هل كانت الألفاظ إلّا من أجل المعاني، وهل هي إلّا خدم لها ومصرفة على حكمها أو ليست هي سمات لها، وأوضاعاً قد وضعت لتدلّ عليها؟ فكيف تتصوّر أن تسبق المعاني وأن تتقدّما في صور النفس؟ إن جاز ذلك أن تكون أساسية الأشياء قد وضعت قبل أن عرفت الأشياء وقبل أن كانت»⁽⁸⁾.

أو كما جاء في كتاب الصناعتين: «الألفاظ أجساد والمعاني أرواح»⁽⁹⁾ ومتى حسن اللفظ حسن المعنى «وأعظم أفكار البلاغة على تحسين اللفظ، لأن المعاني إذا دخل بعضها في بعض هذا الدخول، وكانت الألفاظ مختارة حسن الكلام»⁽¹⁰⁾، وهذا يدلّ على أن يكون هناك تناسق بين اللفظ ومعناه، غير أنَّ الكلمة لا تحدّد فقط بالتعريف التجريدي الذي تحدّدها بها المعاجم، إذ يتأرجح حول المعنى المنطقي لكل كلمة جو عاطفي يحيط بها

(4) ابن رشيق (القيرواني): العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، ج1، ط. الرابعة، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، 1972، ص 124.

(5) ابن الأثير (ضياء الدين): المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ج1، ط. الأولى، تحقيق أحمد الحوفي وبدوي طيانة، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، 1960، ص 240 و 249.

(6) ابن الأثير: المثل السائر، مصدر سابق، 66/2 و 69.

(7) عبد القاهر الجرجاني: أسرار البلاغة، لاط، مطبعة وزارة المعارف، استانبول، تحقيق هـ ريتز، 1954، ص 8.

(8) عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ط. محمد رشيد رضا، ط. السادسة، القاهرة، 1960، ص 266.

(9) أبو هلال العسكري: كتاب الصناعتين في الكتابة والشعر، لاط، تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، 1971، ص 167.

(10) المصدر نفسه، ص 201.

وينفذ فيها ويعطيها الواناً مؤقتة على حسب استعمالاتها... الواناً تكون قيمتها التعبيرية»⁽¹¹⁾. ويرى ابن خلدون (ت: 808هـ) «أن صناعة الكلام نظاماً ونثراً إنما هي في الألفاظ لا في المعاني، وإنما المعاني تتبع لها، وهي أصل»⁽¹²⁾، وهذا القول سبق أن ذكره الجاحظ (ت: 868م) بقوله: «إن المعاني مطروحة في الطريق... وإنما الشأن في إقامة الوزن وتخير اللفظ»⁽¹³⁾.

غير أن محمد روجي الخالدي (ت: 1913) يقول: «والأصل في الكلام للمعاني لا للالفاظ، لأن اللفظ قالب أو ظرف للمعنى يتخذه المتكلم أو الكاتب لسبك ما يصوره في نفسه، ويشكله في قلبه من المعاني، فينقل بذلك مقصوده للسامع أو القارئ، حتى يعمل كآلة يشاهده، وحيث كان المعنى سابقاً للفظ وجب أن تكون الألفاظ تابعة للمعاني وخادمة لها، وليس المعنى تابعاً للفظ»⁽¹⁴⁾.

ويرى الأصوليون أن العبارات اللغوية إما أن لا تكون موضوعة لمعنى، أو هي موضوعة لمعنى، والقسم الأول مهمل لا اعتبار به⁽¹⁵⁾، أي ذلك الذي لا يكون موضوعاً لمعنى، وهنا نجد أن قصد المعنى شرط أساسي في طبيعة اللغة، إذ لا لغة حيث لا معنى، لذلك تقسم العبارات اللغوية من حيث الدلالة على المعنى إلى نوعين: إما أن يكون اللفظ الدال بالوضع مفرداً أو مركباً⁽¹⁶⁾.

ويرى الأمدي (ت: 1233م) أن دلالات الألفاظ ليست لذواتها، بل هي تابعة لقصد المتكلم وإرادته. فإذا قلنا «إن» من قولنا «إنسان»، وهي وإن دلت على الشرط فليست في هذه الحالة جزءاً من لفظ الإنسان، على الرغم من أنها كانت كذلك لأن قصد معنى «إن» الشرطية غير محقق⁽¹⁷⁾. فالعلاقة بين اللفظ والمعنى علاقة إرادية يكون للقوى المفكرة في الإنسان دور في ربط الدلالات بالألفاظ للتعبير عن المتصور أو المدرك.

وفي أقسام دلالة الألفاظ يقول الأمدي: «هو إما أن تكون دلالة لفظية، أو غير لفظية، فاللفظية، إما أن تعتبر بالنسبة إلى كمال المعنى الموضوع له اللفظ أو إلى بعضه:

فالأول: دلالة المطابقة كدلالة لفظ الإنسان على معناه.

والثاني: دلالة التضمين لدلالة لفظ الإنسان على ما في معناه من الحيوان أو الناطق:

(11) ج. فندريس: اللغة، تعريب عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، لاط، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1950، ص 235.

(12) ابن خلدون: المقدمة، لاط، دار العودة، بيروت، لات، ص 478.

(13) الجاحظ: الحيوان، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر، بيروت، 1978، 3/ 444.

(14) محمد روجي الخالدي: تاريخ علم الأدب عند الإفرنج والعرب وفكتور هيجو، مطبعة الهلال، مصر، 1912، ص 31.

(15) الأمدي: الإحكام في أصول الأحكام، ج1، ط. الأولى، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، 1960، ص 16 - 17.

(16) المصدر نفسه، 18/1.

(17) المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

والمطابقة أعم من التضمنين لجواز أن يكون المدلول بسيطاً لا جزء له»⁽¹⁸⁾.
ويبدو أن تقسيم الأمدي متأثر بالمنطق الفلسفي، مما يدل على أن المعنى أو الدلالة لا يمكن أن تظهر إلا من خلال اللفظ.

تجدد المعاني في الألفاظ

يلتقي المحدثون مع القدماء في العلاقة بين اللفظ والمعنى، ويرون أن المعاني تتجدد تبعاً لحاجة الناس إليها، يقول إبراهيم عبد القادر المازني: «والمعاني لها في كل ساعة تجديد وفي كل لحظة تردد وتوليد، والكلام يفتح بعضه بعضاً، وكلما اتسع الناس في الدنيا، اتسعت المعاني كذلك»⁽¹⁹⁾.

ويبدو أن قول المازني صحيح في تجديد المعاني، لأنها تعبر عن أمور الحياة، والحياة تتجدد دائماً، وإذا أردنا فهم الصلة بين اللغة والحياة، والتطور الدلالي للألفاظ، فإن أفضل وسيلة هي في ربط بُعد المعنى والدلالة ببُعدي الحضارة، حيث يرتبط المعنى بالوجه المعنوي، وترتبط الدلالة بالوجه المادي للحضارة، فتكون اللغة بناء على ذلك وعاء لكل الأنشطة الحضارية.

وبالرغم من ذلك فليس لنا عن اللغة، غنى. يقول المازني: «وما دمنا عاجزين عن التعبير بغير هذه الأداة فلا سبيل إلى معنى، إلا بلفظ... إن اللفظ ليس شيئاً مستقلاً عن المعنى... إنما هو والمعنى كل لا يتجزأ»⁽²⁰⁾.

وهذا يفسر قول ابن رشيق: «إن اللفظ جسم وروحه المعنى». وهو ما ذكرناه آنفاً.

كما أن المازني يعزو قضية الغموض إلى اللفظ لا إلى المعنى: «فالغموض هو تصور اللفظ، والوضوح هو المعنى في لفظه»⁽²¹⁾، وهذا دليل على أن المازني بالرغم من إصراره على دور المعنى، فإن المساواة يجب أن تكون قائمة بين اللفظ والمعنى، وكان ابن الأثير قد تناول هذه القضية بقوله: «واعلم أن المعنى هو عماد اللفظ، واللفظ هو زينة المعنى، والمعاني بمنزلة الأرواح، والألفاظ بمنزلة الأجساد... لأن الألفاظ لا ترد لنفسها، وإنما تجعل دلالة على المعاني»⁽²²⁾.

الأصوات في التركيب البنوي للفظ

اللغة منظومة مؤلفة من أصوات (منطوقة أو مكتوبة) مترابطة وفقاً لقواعد بنائية معينة في سبيل تحقيق الاتصال الفكري والعاطفي بين الناس، وهي بهذا المعنى ذات بعد

(18) المصدر السابق نفسه، 19/1.

(19) إبراهيم عبد القادر المازني: ديوان المازني، 2، المقدمة، ص (ح).

(20) إبراهيم عبد القادر المازني: «اللفظ والمعنى»، مجلة المقتطف، م 104، عدد 5، 1944، ص 467.

(21) المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

(22) ابن الأثير (ضياء الدين أبو الفتح): الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور، تحقيق مصطفى جواد وجميل سعيد، لا ط. مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، 1956، ص 21 و 22.

صوري، أي البناء التركيبي الذي تقوم عليه الابنية اللغوية المختلفة، سواء ما اختص منها باللفظ أو العبارة أو الجملة؛ ولكل لغة مجموعة قواعد يتم بموجبها تركيب الصيغ اللغوية المختلفة، وإن العلم الذي يتناول هذه الصيغ من حيث التركيب وحسب، هو ما يطلق عليه، عادة، بعلم النحو والصرف، الذي يبحث في القواعد التي تتحكم في تصريف الالفاظ وترابطها في عبارات، إذ إن هذه القواعد مهمة لبناء اللغة واستمرارها ودليل على ثبات البنية اللغوية نسبياً، بيد أن التغيرات التي تطرأ على اللغة محصورة، في المعنى والدلالة⁽²³⁾.

والعلم الذي يدرس المعنى والدلالة يطلق عليه عادة اسم «علم المعنى والدلالة»، باعتبار أن هذا العلم يهتم بدراسة قواعد استعمال المعنى والدلالة وصلة ذلك بالابنية اللغوية، ويقصد به ما تشير إليه الالفاظ والعبارات والجمل من دلالات، وما تعبر عنه من معانٍ هي في حقيقة الأمر الأفكار والتصورات والأحكام، «إذ إن الالفاظ تعبر عن أفكار ذهنية أو تصورات، كما تشير إلى أشياء في العالم المادي، أما العبارات والجمل فقد تعبر عن أفكار وأحكام، وتشير إلى أشياء في العالم الخارجي»⁽²⁴⁾.

اللغة كنظام

لم يتفق المحدثون حول تعريف محدد لكل من اللفظ والكلمة، حتى إن بعضهم قد شك في قيمة الاعتراف بشيء اسمه الكلمة أو اللفظ واعتبرها بعضهم خرافة علم اللغة. حيث يرى إبراهيم أنيس أن اللغة في وجهتها البدائية «كانت أشبه بالغناء منها إلى الكلام»⁽²⁵⁾، أما كمال بشر فقد رأى «أن أصواتها (الأصوات اللغوية) ليست مجرد ضوضاء يحدثها المتكلم، وإنما هي أصوات ذات جوانب متعددة وخصائص متباينة»⁽²⁶⁾.

وعلماء الأصوات لا يرون في الكلام المتصل حدوداً تميز بين كلمة وأخرى بحيث يستطيع السامع تحليل عبارة ما إلى مجموعات صوتية، كل مجموعة منها تنطق على ما يسمّى بالكلمة، وفي ذلك يقول اللغوي الفرنسي «أنطوان ماييه»: إذا أردنا أن ندرس النطق اللغوي كوظيفة لمعنى يعبر عنه، فإننا نواجه في تلك اللحظة مسميين متميزين من العناصر اللغوية، فهناك العناصر التي تعبر عن الأشياء ثم العلاقات التي تقوم بين العناصر المكونة للجملة، وهو يعبر عن هذه العلاقات بعامل الصيغة Morphème، ويقول إن اللفظة المفردة وعامل الصيغة ليسا دائماً منفصلين في الكلام فهما يتحدان اتحاداً وثيقاً في اللغات المعربة بحيث تترك عند السامع الذي لا يفهم الجملة أثر النطق المستمر، وبالتالي نرى بعض علماء اللسان ينكرون غالباً حقيقة اللفظة المفردة، ثم يقول: «وهم إلى حد

(23) ياسين خليل: «اللغة والوجود القومي» في ندوة «اللغة العربية والوعي القومي»، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995، ص 343 - 344.

(24) المرجع نفسه، ص 344.

(25) إبراهيم أنيس: دلالة الالفاظ، ط2، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1963، ص 35.

(26) كمال بشر: علم اللغة العام - الأصوات، القسم الثاني، ط6، دار المعارف بمصر، 1980، ص 167.

ما مصيبون من وجهة النظر الصوتية»⁽²⁷⁾، غير أن بعض علماء الأصوات حاولوا أن يحدّدوا الكلمات على أساس صوتي بحث بالاستعانة بالنّبر، ولكن فندريس يقول، إنّ النّبر لا يحدّد الكلمة إلاّ بصورة ناقصة لاختلاف موقعه⁽²⁸⁾.

ولقد أجمع اللّسانيون على اعتبار اللفظة نظاماً، يقول Harris: «إنّ الكلام مكوّن من متواليات صوتيّة، وبشكل أكثر دقّة فإنّ كلّ مورفيم (Morphème) يتكوّن من متواليّة من الفونيمات، وكلّ كلمة تتكوّن من متواليّة من الكلمات، وكلّ كلام يتكوّن من متواليّة من الجمل»⁽²⁹⁾.

لكن نرى أنّ الأساس الصوتي وحده لا يصلح لتحديد معالم الكلمة، إذ إنّ اللفظة المفردة هي وحدات في اللّغة أكثر منها وحدات في الكلام، والألفاظ في الكلام ليست محدّدة بوقفات مثل الكلمات المكتوبة، لذا يمكن القول بأنّ الألفاظ وحدات لغوية ولكنّها ليست وحدات صوتيّة.

ونجد لتمام حسان تعريفاً للّفظة العربيّة يقول فيه: «هي صيغة ذات طبيعة لغويّة معينة في تركيب الجملة تقوم بدور وحدة من وحدات المعجم وتصلح للانفراد وتحذف أو تحشى أو يغيّر موضعها أو يستبدل بها غيرها في السياق وترجع مادتها غالباً إلى أصول ثلاثة وقد تلحق بها زوائد»⁽³⁰⁾. غير أنّ هذا التعريف يبقى ناقصاً إذ أغفل تماماً الناحية الصوتيّة، ويبدو أنّه تمثّل في تعريفه هذا لغة النصوص المكتوبة دون الكلام المنطوق.

وإذا كانت الكلمة هي الوحدة في تركيب الجملة، فالكلمة تتكوّن من أحرف، والأحرف ما هي إلاّ أصوات متعارف عليها، والوحدة الصوتيّة تسمّى فونيم (Phonème) والفونيمات هي الأصوات الهامّة في لغة من اللّغات... إذ إنّ الطفل يولد وهو قادر على إخراج كلّ ما يمكن من الأصوات ويتعلّم من ثقافته أصوات لغته ويتجاهل الأخرى، مثال ذلك حروف الحلق الموجودة في اللّغة العربيّة، ولا توجد في اللّغة الإنكليزيّة. والسليقة اللّغوية عند المحدثين من علماء اللّغة، لا تعدو - كما يرى إبراهيم أنيس - أن تكون مرحلة من مراحل إتقان اللّغة، عندها لا يكاد يشعر المتكلّم بخصائص كلامه، من حيث الأصوات، وأبنيّة الألفاظ وتراكيب الجمل، فهو يؤدّي الكلام بصورة آليّة، دون أن يكون له أي اختيار في هذه النواحي، بل تصدر منه دون تكلف أو تعمّد، وإنما على حسب ما سمع في صغره ممّن حوله من الكبار، وعلى النهج نفسه الذي يسلكونه، فالمرء يبدأ حياته مقلّداً للغة أبويه، وتصادفه عقبات وعثرات في هذا التقليد، ويمرّ بمراحل كثيرة قبل أن يصل إلى تلك التي تسمّى بمرحلة السليقة، فلا وراثة بالسليقة اللّغوية⁽³¹⁾.

(27) لانسون وماييه: منهج البحث في الأدب واللّغة، ط2، ترجمة محمد مندور، دار العلم للملايين، بيروت، 1982، ص 101 - 104.

(28) فندريس، ج: اللّغة، مرجع سابق، ص 97.

(29) Harris: Structure mathématique du Langage, Ed. Duncd, 1971, P. 51.

(30) تمام حسان: مناهج البحث في اللّغة، مكتبة الأنجلو المصريّة، القاهرة، 1955، ص 232.

(31) إبراهيم أنيس: مستقبل اللّغة العربيّة المشتقة، القاهرة، 1960، ص 13 - 14.

وكان ابن خلدون قد تناول نظرية المحدثين في السليقة اللغوية، فقال: «اعلم أنَّ اللغات كلَّها ملكات شبيهة بالصناعة؛ إذ هي ملكات في اللسان للعبارة عن المعاني، وجودتها وقصورها، بحسب تمام الملكة أو نقصانها... والملكات لا تحصل إلا بتكرار الأفعال؛ لأنَّ الفعل يقع أولاً، وتعود منه للذات صفة، ثمَّ تتكرَّر فتكون حالاً، ومعنى الحال أنه صفة غير راسخة، ثمَّ يزيد التكرار فتكون ملكة، أي صفة راسخة»⁽³²⁾.

التناسب بين اللفظ والمعنى

لاحظ علماء العربية قديماً أن في كل حرف من حروفها قيمة تعبيرية موحية، ولم يفهم كون هذا الحرف صوتاً، قدر ما عناهم من صوت هذا الحرف أنه معبر عن غرض، وأنَّ الكلمة العربية مركبة من هذه المادَّة الصوتية التي يمكن حلَّ أجزائها إلى مجموعة من الأحرف الدوال المعبرة، فكل حرف منها يستقلُّ ببيان معنى خاص ما دام يستقلُّ بإحداث صوت معيَّن. وكلَّ حرف له ظلٌّ وإشعاع، من حيث كان لكل حرف صدئ وإيقاع⁽³³⁾.

والتناسب في الشكل بين اللفظ والمعنى يبرز في اللُّغة العربية في عدة أشكال منها:

1 - مقابلة الألفاظ بما يناسب أصواتها من الأحداث، والمقصود باللفظ، في هذا المجال، الحرف. فكلَّ حرف في اللُّغة العربية قيمة تعبيرية مهمَّة في كلمته، إذ إنه مناسب لما وضع له من حدث، سواء أكان ذلك الحرف في أول الكلمة، أم في وسطها، أم في آخرها. فمثال من الكلمات التي يوجد فيها الحرف أولاً، «خَضَمَ» و«قَضَمَ». فالخضم لآكل الرطب كالبطيخ والخوخ وما شابههما، والقضم للصلب اليابس، نحو قضم الرجل اللوز، وقد اختيرت الخاء - لرقَّتْها - للرطب، والقاف - لصلابتها - لليابس - تبعاً لمسموع الأصوات على محسوس الأحداث⁽³⁴⁾. ومثال الكلمات التي يوجد فيها الحرف وسطاً: «الوسيلة» و«الوصيلة»، فالضاد أقوى صوتاً من السين، لما فيها من الاستعلاء، والوصيلة أقوى من الوسيلة، إذ إنَّ التوسَّل ليست له عصمة الوصل والصلة، بل الصلة أصلها من اتَّصال الشيء بالشيء، ومما سته به، وكونه في أكثر الأحوال بعضاً، كاتِّصال الأعضاء بالإنسان، وهي بعض منه، والتوسَّل معنى يضعف ويصغر أن يكون المتوسَّل جزءاً أو كالجُزء من المتوسَّل إليه، فجعلت الصاد، لقوتها، للمعنى الأقوى، والسين لضعفها، للمعنى الأضعف⁽³⁵⁾. ومثال الكلمات التي يوجد فيها الحرف آخر الكلمة: «النضج» و«النضخ»، فالحاء والحاء، من مخرج واحد وهو الحلق، ويتَّفقان في معظم الصِّفات، والكلمتان تدلَّان على سيلان الماء، غير أنَّ النضج سيلان ضعيف، بينما النضخ فوران الماء. ولذا اختيرت الحاء - لرقَّتْها - للماء الضعيف، والحاء - لغلظها - لما هو أقوى منه، وفي هذا ما ورد في

(32) ابن خلدون: المقدمة، القاهرة، 1327هـ، ص 648.

(33) صبحي الصالح: دراسات في فقه اللُّغة، ط. العاشرة، دار العلم للملايين، بيروت، 1983، ص 142.

(34) ابن جني: الخصائص، ج 2، ط. الثانية، 3 أجزاء، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1952،

1956، 157/2 - 158.

(35) المصدر نفسه، 160/2.

القرآن الكريم «فيهما عينان نضّاختان» (سورة الرحمن: 66) بمعنى فوّارتان بالماء لا تنقطعان»⁽³⁶⁾.

2 - تقسيم حروف الكلمة بما يناسب الأحداث، وذلك بترتيبها حسب تشبيه أصواتها، مثال ذلك: جرّ الشيء، حيث قُدّمت الجيم، لأنها حرف شديد، ثمّ عقّبوا ذلك بالرّاء وهو حرف مكرّر، إذ إن الشيء إذا جرّ على الأرض، في أغلب الأحيان، اهتزّ عليها واضطرب، فكانت الرّاء لما فيها من التّكرير، ولأنّها أيضاً قد كرّرت في نفسها، وهو أوفق لهذا المعنى من جميع الحروف⁽³⁷⁾. وجعل الحرف الأضعف في الألفاظ المقترنة المتقاربة في المعاني مرتّبة حسب ضعفها وقوتها، فالحرف الأضعف فيها واللين والأسهل والأهمس لما هو أدنى وأقل، وأخف عملاً أو صوتاً، والحرف الأقوى والأشدّ والأظهر لما هو أقوى عملاً وأعظم حسّاً⁽³⁸⁾.

كما تبدو مناسبة هيئة اللفظ للمعنى في ارتباط بعض الصيغ اللّغويّة بمعانيها الموضوعية لها، وذلك في:

1 - ما له علاقة بالأصوات من مضغّف الثلاثي، مثال: صرّ الجنّ، وصرصر البازي؛ والمصادر الرباعية مثل: الزعزعة والقلقلة، فهي تأتي للتكرير، إذ جعل المثال المكرّر للمعنى المكرّر⁽³⁹⁾.

2 - ما ورد على وزن «استفعل»، فإنّه يأتي للطلب، نحو: استسقى، واستطعم، واستوهب، «فالهمزة والسّين والتّاء زوائد وردت بعدها الأصول وهذا موافق للمعنى؛ وذلك لأنّ طلب الفعل والتماسه يأتي أولاً ثمّ تقع الإجابة إليه، فلمّا تبعت أفعال الإجابة أفعال الطلب، كذلك تبعت حروف الأصل الحروف الزائدة، التي وضعت للالتماس والمسألة»⁽⁴⁰⁾.

والعناية بالأصوات وانسجامها أدّت إلى أن تكون لألفاظ العربية موسيقى عذبة، وأن تدلّ أجراس الحروف على أصوات الأفعال، وتنّبّه إلى معناها، قال ابن جنّي: «فإن كثيراً من هذه اللّغة وجدته مضاهياً بأجراس حروفه أصوات الأفعال التي عبّر عنها»⁽⁴¹⁾.

وكان العرب قد استبعدوا كثيراً من الألفاظ التي لا تأتلف حروفها، قال الجاحظ (ت: 255هـ): «فإنّ الجيم لا تقارن الظاء ولا القاف ولا الطاء ولا الغين بتقديم ولا بتأخير، والزّين لا تقارن الظاء ولا السّين ولا الضاد ولا الذال بتقديم ولا تأخير»⁽⁴²⁾، ويرى محمد

(36) عبد الغفار حامد هلال: اللّغة العربيّة.. خصائصها وسماتها، ط. الثانية، المكتب الحديث للطباعة والنشر، القاهرة، 1401هـ، ص 101، وابن جنّي: الخصائص، مصدر سابق، 2/ 158، وانظر مجلة اللسان العربي، عدد 38.

(37) ابن جنّي: الخصائص، مصدر سابق، 2/ 162 و 164.

(38) السيوطي (جلال الدين): المعزهر في علوم اللّغة وأنواعها، ج 1، ط. الثالثة، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وعلي محمد البجاري ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، القاهرة، (بدون تاريخ)، ص 53.

(39) ابن جنّي: الخصائص، مصدر سابق، 2/ 152، 151.

(40) المصدر نفسه، 2/ 153 - 157.

(41) المصدر نفسه، 1/ 65.

(42) الجاحظ (أبو عثمان عمرو بن بحر): البيان والتبيين، تحقيق عبد السّلام هارون، دار الفكر، بيروت، ج 1، لا.ت.، ص 69.

مبارك أن اللغة العربية تمتاز في مجموع «أصوات حروفها بسعة مدرجها الصوتي سعة تقابل أصوات الطبيعة في تنوعها وسعتها وتمتاز من جهة أخرى بتوزعها في هذا المدرج توزعاً عادلاً يؤدي التوازن والانسجام بين الأصوات»⁽⁴³⁾.

وقد تعرض اللسانيون لعناصر اللغة، التي يعتبرونها أسس المكونات اللغوية، منها: الصوت، المورفيم، الكلمة والجمله، واعتبروا أن الصوت، هو أصغر وحدة منطوقة، وهو لا يحمل معنى، والمورفيم، هو أصغر وحدة معنوية يمكن النطق بها، ويتألف من عدة فونيمات⁽⁴⁴⁾، والكلمة هي الوحدة اللفظية التامة، وتتألف من مجموعة من الفونيمات المنتظمة في مورفيمات، ويتحدد معناها نهائياً بدخولها في الجمله، والسبب في هذا أن الكلمة معنى ذاتياً، أو معجمياً، ومعنى آخر يقوم على الأول ويتم من خلال العلاقات التي تكونها الكلمة ضمن الجمله، أما الجمله فتتألف من مجموع العناصر الثلاثة، المذكورة آنفاً، إضافة إلى مجموع الوظائف النحوية التي توزع على كل كلمة دوراً محدداً.

غير أن هذه الوحدات الصوتية لا معنى لها بذاتها، فإن أي تغيير يطرأ عليها داخل الكلمات يؤدي إلى تغير المعنى أو الإخلال به كما هو الحال في الوجدتين الصوتيتين الأساسيتين (ق) و (ك) في العبارتين (عرفت ما بقلبك) و (عرفت ما بكلبك). ومن ناحية أخرى فإن لغة الإنسان تتألف في الوقت نفسه من وحدات صرفية (مورفيمات) يؤثر تغييرها في معنى الجمل مثل الوجدتين الصرفيتين (ك) و (ك) في العبارتين (هذا كلبك) و (هذا كلبك). وهذه الخاصية التي تمكننا من التمييز بين معاني الوحدات الصرفية لاختلاف الوحدات الصوتية المكونة لها تسمى «ازدواجية النسق»، وبها تستطيع اللغة أن تتوفر على آلاف الوحدات الصرفية على الرغم من أن الوحدات الصوتية الأساسية في أية لغة لا تتجاوز الخمسين⁽⁴⁵⁾.

وإذا كانت اللغة مجموعة أصوات، والكلام مجموعة جمل، وإذا كان اللفظ يشترك مع الكلام بهذه الخاصية، ويفترق في أنه مفردات ذات دلالة إذا ما تناسقت في معناها، وإذا كان الكلام مكوناً من جمله، ينبغي أن نعرف أن الجمله تتكون من مجموع العناصر الصوتية، ومن خصائصها أن لها طولاً محدداً، وكذلك العناصر التي تكونها محدودة العدد هي الأخرى. وقد أشار ابن جني إلى ذلك: في تعريفه للغة: «إنها أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم»⁽⁴⁶⁾، وأن «كل لفظ استقل بنفسه، وجنيت منه ثمرة معناه، فهو كلام»⁽⁴⁷⁾. «وأما

(43) محمد مبارك: خصائص العربية ومنهجها الاصيل في التجديد والتوليد، جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة، 1960، ص 16، وفقه اللغة وخصائص العربية: دراسة تحليلية مقارنة للكلمة العربية وعرض لمنهج العربية الاصيل في التجديد والتوليد، ط. الثانية، دار الفكر الحديث، القاهرة، 1964، ص 249.

(44) Harris: Structure mathématique du Langage, Ed. Dunod, 1971, P. 51.

(45) علي القاسمي: «منهجية الإمام السيوطي بالبحث اللغوي: أصل اللغة نموذجاً»، مجلة اللسان العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، العدد 38، الرباط، سنة 1994، ص 91.

(46) ابن جني: الخصائص، مصدر سابق، 33/1.

(47) المصدر نفسه، 17/1.

القول فاصله أنه كان لفظ مذل به اللسان، تاماً كان أو ناقصاً. فالتام هو المفيد، أعني الجملة وما كان في معناها، والناقص ما كان بضد ذلك نحو: زيد، ومحمد، وإن. فكل كلام قول، وليس كل قول كلاماً⁽⁴⁸⁾.

لذا، يمكننا فهم مستويات الأصوات في التعبير بالصورة الآتية⁽⁴⁹⁾:

1 - تترتب الأصوات (أو الحروف) في اللغة العربية وفق ضرورات صوتية معينة، فإلى جانب إمكانيات ارتباط الأصوات بعضها مع بعض في مجال المسموح به، نجد عدم إمكان ربط بعض الأصوات مع بعضها بسبب الخصائص المميزة لكل صوت، ولقد بين الخليل بن أحمد الفراهيدي (100 - 175 هـ) في كتابه العين كيفية ترتيب معجمه العربي حسب خصائص الأصوات الخارجة من الفم، كما بين المسموح من الألفاظ المؤتلفة من ترابط الأصوات وعدم المسموح منها في قوانين صوتية خاصة باللغة العربية.

2 - تترتب الأصوات في اللغة العربية، شأنها في ذلك شأن اللغات الأخرى، في متواليات محدودة، ما يطلق عليها اسم «الكلمات» ولكن ليس كل ترتيب محدود من الأصوات يكون كلمة، فمن المعروف في اللغة العربية أننا نميز بين المستعمل والمهمل، ويبرز ذلك من خلال المعنى الذي يقتزن باللفظ، فالألفاظ المستعملة هي تلك التي لها معانٍ متفق عليها في الجماعة اللغوية، في حين تكون الألفاظ المهملة خالية من المعنى وغير مستعملة من قبل أفراد الجماعة اللغوية.

3 - تترايب الكلمات أو الألفاظ في اللغة العربية، كما في باقي اللغات، في متواليات محدودة، مكونة الأنواع المختلفة من العبارات والأقوال والجمل في اللغة. ولكن ليس كل ترتيب محدود من الكلمات يكون ترابطاً لغوياً مقبولاً في اللغة، بل لا بد من توفر شرطين أساسيين ليكون الترابط مقبولاً: أولهما، أن يكون وفق قواعد بنائية معينة في اللغة العربية هي قواعد النحو؛ وثانيهما، أن يكون معبراً عن معنى أو دلالة، أي أن يعبر عن أشياء أو مفاهيم أو وقائع، فيكون بالتالي، ترتيب الألفاظ معبراً عن ترتيب في الفكر.

تناسب الألفاظ للحركات

مما يعرفه علماء الأصوات في الوقت الحاضر أن الفرق بين الحركات القصيرة والطويلة في اللغة، هو فرق في الكمية لا في الكيفية، بمعنى أن وضع اللسان في كليهما واحد، ولكن الزمن يقصر ويقطّر ويطول في كل صوت، فإذا قصّر كان الصوت قصيراً، وإذا طال كان الصوت طويلاً. والذي يحدّد الطول والقصّر، في هذا المجال، هو العرف عند علماء اللغة. يقول «كانتينيو» في المدى الذي يستغرقه طول الحركة: «يطلق اسم الحركات البطيئة على الحركات التي يمتدّ فيها إخراج النفس امتداداً يصير معه مدى النطق بها مساوياً لمدى النطق بحركتين بسيطتين، وقد يتعدّى ذلك»⁽⁵⁰⁾.

(48) المصدر السابق نفسه والصفحة نفسها.

(49) ياسين خليل: التراث العلمي العربي، لاط، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، 1978، ص 91 - 94.

انظر: ندوة اللغة العربية والوعي القومي، مرجع سابق، ص 345 - 346.

(50) جان كانتينيو: دروس في علم أصوات العربية، لاط، ترجمة صالح قورمادي، تونس، 1996، ص 145.

وكانت هذه العلاقة بين الطويل والقصير من الحركات، معروفة عند القدماء من اللغويين العرب. يقول الخوارزمي (ت: 386هـ): «الواو الممدودة اللينة ضمة مُشَبَّعة، والياء الممدودة اللينة كسرة مُشَبَّعة، والالف الممدودة فتحة مُشَبَّعة»⁽⁵¹⁾.

كما ذكر ذلك ابن جني (ت: 392هـ) في مؤلفاته، فقال: «اعلم أنَّ الحركات أبعاد حروف المدِّ واللَّين، وهي الالف والياء والواو، فكما أنَّ هذه الحروف ثلاثة فكذلك الحركات ثلاث، وهي الفتحة والكسرة والضمة، والفتحة بعض الالف، والكسرة بعض الياء، والضمة بعض الواو»⁽⁵²⁾.

مشابهة الصوت للفظ

كما أنَّ المعاني في اللغة العربية لها ما يناسبها من الألفاظ المعبرة عنها، كذلك يكون الصوت مشابهاً لمعناه، وأحياناً يُعبَّر عن معنى واحد بمجموعة من الألفاظ، إذ نلاحظ تقارب هذه الألفاظ في الحروف تبعاً لتقارب معانيها⁽⁵³⁾. ويكون هذا التقارب في حرف واحد، نحو أَرَّ، وهَرَّ، مثاله الآية الكريمة: «الم تر أنَّا أرسلنا الشياطين على الكافرين تؤزَّهم أَرَّا» (سورة مريم: 83). وكذلك: «وهَرَّى إليك بجذع النَّخلة لتساقط عليك رطباً خنياً» (سورة مريم: 25). فالهمزة والهاء من مخرج واحد هو الحلق، والمعنى متقارب وهو التحريك، غير أنَّ الحركة مختلفة؛ فدلالة «الأَرَّ» تحريك ما له حركة كالإنسان، ممَّا يحتاج إلى جهد، ويبدو تحريكها صعب، والهَرَّ تحريك ما لا حركة له كالجماد، فأتت الهمزة مع المعنى القوي، والهاء مع المعنى الضَّعيف.

ويبدو تقارب اللفظ لتقارب المعنى في (ج ب ل) و (ج ب ن) و (ج ب ر) لتقاربها في موضع واحد وهو: الالتئام والتماسك. فالجبل فيه معنى الشدَّة والقوَّة والالتئام، والجبن المأكول فيه تماسك العناصر وتجمُّعها والتئامها، والجبر (جبر العظم) إذا التأم وتماسكت أجزأؤه. فتقاربت الحروف هنا نظراً لتقارب المعاني، مع دلالتها على معنى عام يدخل الجميع تحت طيِّه⁽⁵⁴⁾.

غير أنَّ هذه الأصوات تصدر نتيجة تعاون طائفة من أعضاء الجسم الإنساني، كالرئتين والحنجرة، واللِّسان، والفم، والأنف، والشفَتين والأسنان إلخ... إذ إن لهذه الأصوات أصل فيزيولوجي ولن يتأتَّى توضيحها وإدراك حقيقتها إلاً بدراسة العلاقات القائمة بين أعضاء الجسم الإنساني المشتركة في إحداث الأصوات اللغوية، أي دون الاستعانة بعلم وظائف الأعضاء (الفيزيولوجيا) Physiology، وبعلم التشريح، فهذان العلمان يفسران «آلية» Mechanisme الأعضاء المشتركة في تكوين الأصوات، ثمَّ إن علم

(51) الخوارزمي (أبو عبد الله): مفاتيح العلوم للخوارزمي، القاهرة، 1342هـ، ص 31.

(52) ابن جني (أبو الفتح عثمان): سرُّ صناعة الإعراب، ج 1، تحقيق مصطفى السَّقا وآخرين، القاهرة، 1954، ص 19.

(53) ابن جني: الخصائص، مصدر سابق، 146/2.

(54) علي عبد الواحد وإي: فقه اللغة، دار النهضة، مصر، 1975، ص 168، وابن جني: الخصائص 149/2.

اللغة يستقي كثيراً من المعلومات من الدراسات «الباثولوجية» في «اضطرابات الكلام» مثل «الافازيا»⁽⁵⁵⁾.

واللغة من حيث إنها مجموعة من العلامات (Signs) أو الرموز (Symbols) هي الأصوات التي يحدثها جهاز النطق الإنساني والتي تدرجها الأذن، هذه الأصوات التي تؤلف بطرائق اصطلاحية في كلمات ذات دلالات اصطلاحية. وهذه الأصوات «يصدق عليها ما يصدق على اللغة من أنها تتكوّن من علامات اصطلاحية يُستعان بها على توصيل دلالات اصطلاحية»، سواء اتسعت دائرة الاصطلاح أو ضاقت، وأياً كانت المادة التي يتكوّن منها أي نظام من هذه النظم، وأياً كانت الحاسة التي يتجه إليها أو يخاطبها أي نظام.

ويمكن أن يقابل كل حاسة من الحواس نظام من العلامات الاصطلاحية ذات الدلالة، وهي تكون «سمعية» إذا ما خاطبت الأذن، و «بصرية» إذا خاطبت العين، و «لمسية» إذا خاطبت اليد، و «شمية» إذا خاطبت الأنف»⁽⁵⁶⁾.

الدلالة الصوتية وعلاقتها بالمعنى

أما الدلالة الصوتية فلها علاقة مطردة بالمعنى، وهي التي تعتمد على تغيير مواقع الفونيمات، أي باستخدام المقابلات الاستبدالية بين الألفاظ حتى يحدث تعديل أو تغيير في معاني هذه الألفاظ⁽⁵⁷⁾، لأن كل فونيم مقابل استبدالي لآخر، فتغيره أو استبداله بغيره لا بد أن يعقبه اختلاف في المعنى؛ كما نقول في العربية «نفر» و «نفذ». فبمجرد استبدال الرء بالذال يتغير معنى الكلمتين بصورة آلية، وهذا ما يسميه فيرث «الوظيفة الصوتية الصغرى أو القاصرة»، (Minor phonetic Function) مقابل الوظائف الكبرى: المعجمية، والصرفية، والنحوية، ووظيفة سياق الحال الدلالية⁽⁵⁸⁾.

وعليه، كل حرف أو حركة في اللغة العربية يمكن أن تكون مقابلاً استبدالياً؛ فالحروف في تبدلها ذات وظيفة فونيمية. كذلك الحركات، لها دلالة صوتية أي ذات وظيفة فونيمية أقرب إلى وظيفة الحروف في تغيير معاني الكلمات؛ إذ الحركة صوت في الكلمة وجزء لا يتجزأ منها؛ فحركة الحرف لا تنفصل عنه أثناء نطقه، ولا عبء بكتابتها منفصلة عنه. أما فيرث فقد جعل الحركات العربية «الفتحة والكسرة والضمة والسكون من (المظاهر التطريزية) «Prosodies» لاتصالها بأكثر من وحدة فونيمائية»⁽⁵⁹⁾.

وبمعنى آخر، إنّه جعلها من الملامح الصوتية الثانوية، كالنبر والتّنغيم، أو ما يمكن أن نسميه في التحليل الفونيمي الفونيمات الثانوية (Secondary Phonemes) غير التركيبية، أي

(55) محمود السّعران: علم اللغة، لاط، دار النهضة العربية، بيروت، لات، ص 7.

(56) المرجع نفسه، ص 63.

(57) عبد الكريم مجاهد عبد الرحمن: «الدلالة الصوتية والدلالة الصرفية عند ابن جني»، مجلة الفكر العربي، عدد 26، آذار 1982، ص 70 وما بعدها.

(58) First: Papers in Linguistics, London: Oxford, university Press, 1950, P. 33.

(59) Ibid, P. 127.

لا تدخل في رأيه في التركيب الصوتي، والحقيقة، إنها وحدات صوتية (Phonological units)، لها وظيفة معينة في التركيب الصوتي، لأنها جزء أساسي منه، فهي ليست ظواهر نظريّة، وإنما فونيمات أساسية أو أوليّة، والدليل على ذلك أنّ الفتحة مثلاً، يمكن أن تكون مقابلاً استبدالياً للكسرة والضمة، كما في مُتَرْجِم، ومُتَرْجِم، وضَرْبَ وضَرْبَ. وكذلك للسكون في: ضَرْبَ ضَرْبَ. وكذلك يمكن أن يختلف لفظها بحسب موقعها، من ترفيق إلى تفخيم؛ ففتحة الّام في لفظ الجلالة «والله» يختلف عنها حينما نقول «بالله»؛ فالفتحة مرّة مفخّمة، ومرّة آخر مرقّقة. وهكذا بقية الحركات، تختلف في نطقها حسب مواقعها الصوتية، كالفونيمات الأخرى.

ونجد الدلالة الصوتية عند ابن جنّي تحت اسم «الدلالة اللفظية»، وهي أقوى الدلالات، حيث يقول في باب الدلالة اللفظية والصناعية والمعنوية في كتابه الخصائص: «اعلم أنّ كلّ واحد من هذه الدلائل معتدّ مُراعٍ مؤثّر، إلّا أنّها في القوة والضعف على ثلاث مراتب: فأقواهن الدلالة اللفظية، ثم تليها الصناعية، ثم تليها المعنوية»⁽⁶⁰⁾، أي أنّ كلّ دلالة لها دورها في أداء المعنى، لذلك نعتدّ بكلّ دلالة ونراعيها عند استخلاص المعنى الدلالي، ولا يمكن الاستغناء عن أي مستوى من هذه المستويات الثلاثة.

وهكذا كل فعل بأصواته يؤدّي معنى الحدث: «فالضرب والقتل، نفس اللفظ يفيد الحدث فيهما»⁽⁶¹⁾، أي أنّ كلّ واحد منهما يدلّ على حدث مغاير للآخر تبعاً لاختلاف لفظيها، أي أصواتهما؛ «وكذلك قطع وكسر، فنفس اللفظ هاهنا يفيد معنى الحدث... كما أنّ ضارب يفيد بلفظه الحدث»⁽⁶²⁾.

كذلك الفرق في المعنى بين «صعد» و «سعد» يتوقّف عنده على الخلاف الذي يؤدّيه استبدال السّين بالصاد أو الصاد بالسّين، «فجعلوا الصاد لقوتها مع ما يشاهد من الأفعال المعالجة المتجشمة، وجعلوا السّين لضعفها فيما تعرفه النفس وإن لم تره العين»⁽⁶³⁾. فالصاد بصفاتها الصوتية مقابل استبدال السّين بصفاتها الصوتية الخاصّة بها؛ ممّا ينتج حين تبادل مواقعهما تمييز معنى «صعد» عن «سعد». وهكذا يصحّ أن نقول إنّ ابن جنّي قد جعل كلّاً منهما فونيماً رئيساً أو أساسياً.

دلالة النّبر والتنغيم:

بالإضافة إلى دلالة الفونيمات التركيبية (Segmental phonemes) أو ما يسمّى الوحدات (Units) الصوتية، هناك دلالة صوتية أخرى مطردة تعتمد على ما يسمّى في التحليل الفونيمي بالفونيمات غير التركيبية (Suprasegmental phonemes)، وهي الملامح الصوتية التي تصاحب الكلمات المتّصلة أو الجمل؛ فتؤدّي وظيفة دلالية. وأهم هذه

(60) ابن جنّي: الخصائص، مصدر سابق 98/3.

(61) المصدر نفسه، 101/3.

(62) المصدر نفسه، 101/3.

(63) المصدر نفسه، 161/2.

الملامح الصوتية: النَّبَر (Stress)، والتنغيم (Intonation).

١ - النَّبَر:

في تعريف النَّبَر يقول جيسبرسن (Jespersen): «إنَّ الاتجاه العام في تعريف النَّبَر يعتمد على القوة التي تصاحب إخراج الهواء من الرئتين (أو على قوة إخراج الهواء منهما)؛ فهو طاقة، وجهد عضلي مكثَّف ليس لعضو واحد، ولكن لجميع أعضاء النطق في وقت واحد، أي إنه في نطق مقطع منبور، تبذل جميع الأعضاء أقصى ما يمكنها من جهد»⁽⁶⁴⁾.

ويقول بيتر لاديفوجد (Peter Ladefoged): «والشيء الذي يجب على السامع أن يعرفه أن المقطع المنبور غالباً ما يكون له حركة طويلة». ويقول في موضع آخر: «النَّبَر من الملامح فوق التركيبية للالفاظ، والمقطع المنبور يلفظ بكمية أكبر من الطاقة من المقطع غير المنبور»⁽⁶⁵⁾.

والنَّبَر في اللغة العربية كان يعني في بداية الأمر الهمز؛ ففي اللسان: «قيل للرسول (ص): يا نبيَّ الله! فقال له: لا تنبر باسمي، أي لا تهمز، وفي رواية، فقال: إنا معشر قريش لا ننبر، والنَّبَر همز الحرف، ولم تكن قريش تهمز في كلامها»⁽⁶⁶⁾.

إذن، فالهمز والنَّبَر عند العرب كانا يدلان على شيء واحد، ويستخدمان لمدلول واحد، ولم يكونوا يفرقون بينهما. فإذا كان النَّبَر في عرف علم اللغة الحديث الضغط على أحد المقاطع، يعلو الصوت عند نطقه، فإنَّ الهمز هو: «الضغط، ومنه الهمز في الكلام؛ لأنه يضغط».

والنَّبَر أعم من الهمز، فقد جاء في اللسان في مادة نبر: «النَّبَر عند العرب ارتفاع الصوت، يُقال نبر الرجل نبرة إذا تكلم بكلمة فيها علو»، أي في الصوت؛ لذلك تخصصت الهمزة بالوقفة الحنجرية، والنَّبَر لأنه علو يمكن وقوعه في صوت الهمزة وغير الهمزة.

والنَّبَر بهذا المعنى لا يختلف عما يقصد بكلمة (Stress) في علم اللغة الحديث، وكلاهما ملحوظ فيهما عملية الضغط على بعض المقاطع ليرتفع صوتها؛ فهو عملية عضلية لها نتائج صوتية.

وفي اللغة العربية نوعان من النَّبَر، هما⁽⁶⁷⁾:

١ - النَّبَر الصَّرْفِي: أي نبر الصيغة، بمعنى أنَّ النَّبَر في الكلمة العربية لا يختص بالمثال وإنما من اختصاص البناء أو الميزان الصرفي، وكل مثال يأتي على هذا الميزان ينبر نبره؛ فبناء «فاعل» ينبر على المقطع الأوَّل وهو الفاء، وهكذا ينبر كل مثال جاء على

Jespersen: Language its Nature and Development, George Allen & Un Win Ltd, London 1947, PP. 271 - 272. (64)

Peter Ladefoged: A course in phonetics, Harcourt prao: javanovich U.S.A 1975, P. 222. (65)

اللسان: مادة «نبر»، ومادة «همز». (66)

تمام حسن: مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة 1955، ص 160 - 162، ومحمود السعمران: علم اللغة، دار المعارف، القاهرة، 1962، ص 204 و209. (67)

هذا الوزن، مثل: قاتل، سارق، نائم.

وهذا النَّبر في العربية لا يؤدي إلى اختلاف في معاني الكلمات، أي ليس نبراً فونيمياً وظيفياً.

2 - نبر السياق: أي النَّبر الدلالي الذي يقع في الجمل، وليس على الكلمات المفردة، وهذا ما سمَّاه محمد السعران «ارتكاز الجملة» (Sentence Stress)، أو كما يقول تمام حسان: «إما أن يكون تأكيدياً أي رفعة الهواء أقوى وأعلى من التقريري، وإما أن يكون تقريرياً» (وهذان وصفان لا يمكن أن نصف بهما نبر الصيغة). وأي مقطع في المجموعة الكلامية سواء كان في وسطها أم في آخرها صالح لأن يقع عليه مثل هذا النَّبر، والمسافة بين كل حالتي نبر في الكلام المتصل متساوية، وهذا ما يسمَّى بالإيقاع⁽⁶⁸⁾.

والنَّبر في العربية محل أخذ ورد عند الباحثين، وقد رأى تمام حسان: «أن دراسة النَّبر ودراسة التنغيم في العربية تتطلب شيئاً من المجازفة؛ لأنها لم تعرف ذلك في قديمها، ولم يسجل لنا القدماء شيئاً من هاتين الناحيتين»⁽⁶⁹⁾، ويوافق أنيس فريحة هذا الرأي بقوله: «إن قضية النَّبرة لم يعرها العرب أقل انتباه.. ولم يعطها لغويو العرب حقَّها من العناية، حتى إنهم لم يضعوا لها لفظاً خاصاً، ونعني قضية النَّبرة وأثرها في الحركة من حيث الطول والقصر»⁽⁷⁰⁾.

ب - التنغيم:

التنغيم صلته وثيقة بالنَّبر، فلا يحدث تنغيم دون نبر للمقطع الأخير من الجملة، أي الكلمة التي تقع في آخر الجملة.

والتنغيم كما يعرفه محمود السعران، هو: «المصطلح الصوتي الدال على الارتفاع (الصعود) والانخفاض (الهبوط) في درجة (Pitch) الجهر (Voice) في الكلام»⁽⁷¹⁾. ممَّا يعني أنه تغييرات موسيقية تتناوب الصوت من صعود إلى هبوط، أو من انخفاض إلى ارتفاع، تحصل في كلامنا وأحاديثنا لغاية وهدف، وذلك حسب المشاعر والأحاسيس التي تنتابنا من رضى وغضب، وبأس وأمل، وتأثر ولا مبالاة، وإعجاب واستفهام، وشك ويقين، ونفي وإثبات؛ فنستعين بهذا التغيير النغمي الذي يقوم بدور كبير في التفريق بين الجمل. فنغمة الاستفهام تختلف عن نغمة الإخبار، ونغمة النفي تختلف عن نغمة الإثبات.

والتنغيم في الكلام المنطوق كالترقيم في الكلام المكتوب، «غير أنَّ التنغيم أوضح من الترقيم في الدلالة على المعنى الوظيفي للجملة»⁽⁷²⁾، فهو يقوم بوظيفة دلالية بما يصاحبه

(68) تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، مرجع سابق، ص 163.

(69) المرجع نفسه، ص 163 - 164.

(70) أنيس فريحة: اللهجات وأسلوب دراستها، محاضرات في معهد الدراسات العربية العالمية - جامعة الدول العربية، القاهرة، 1955، ص 70 و 52.

(71) محمود السعران: علم اللغة، مرجع سابق، ص 210.

(72) تمام حسان: اللغة العربية مبناها ومعناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1973، ص 226.

من قرائن، كإشاحة الوجه وتجهّمه، أو إقباله وانفراج أساريره. لذا يختلف التنغيم من لغة إلى لغة، ومن لهجة إلى لهجة، ومن فرد إلى فرد، ولكن هناك نوعين من التنغيم حسب تصنيف تمام حسان، هما: «النغمة الهابطة» (Falling tone) من أعلى إلى أسفل، على آخر مقطع وقع عليه النّبر؛ والنغمة الصاعدة (Rising tone) من أسفل إلى أعلى، على آخر مقطع وقع عليه النّبر⁽⁷³⁾.

والنغمة الهابطة أكثر ما تستعمل في التقرير لتفيد أنّ الجملة قد انتهت والمعنى قد تمّ. وأمّا النغمة الصاعدة، فتدلّ على أنّ الكلام بحاجة إلى إجابة، وغالباً ما يكون استفهاماً.

وقد ألمح ابن جنّي بإشارة واضحة إلى التنغيم بقوله: «لفظ الاستفهام إذا ضامه معنى التعجب استحال خبراً، وذلك قولك: مررت برجل أيّ رجل. فأنت الآن مخبر بتناهي الرجل في الفضل، ولست مستفهماً، وكذلك مررت برجل أيّما رجل؛ لأن ما زائدة... وكقول الله سبحانه: ﴿أأنت قلت للناس﴾ (سورة المائدة: 116) إذا لحقته همزة التقرير عاد نفيّاً أي ما قلت لهم⁽⁷⁴⁾.

وهذا النص واضح في الإشارة إلى التنغيم، وإن لم يذكره ابن جنّي بلفظه، وإنّما ذكره بإجراءاته، إذ إنّ تضامّ الاستفهام والتعجب لا وسيلة له، أو لا يمكن حدوثه إلا بصورة تنغيمية، وهو من الأساليب الشائعة في الاستعمال، فأحياناً نعبر عن تعجبنا ودهشتنا بصيغة سؤال لا نريد بها الاستفسار، أي نخرج العبارة في صورة تنغيمية هابطة، كقولك: كيف يدّعي مسؤول كبير كهذا؟! فأنت لا تريد الإجابة عن مثل هذا السؤال، وإنّما تنكر الأمر وتعجب له بصيغة منقّمة، يختلط فيها الاستفهام والتعجب⁽⁷⁵⁾.

الدلالة الصرفية وعلاقتها بالمعنى

من المعلوم أنّ لكل قسم من أقسام الكلام دلالة؛ فالاسم إذا كان مصدراً يدلّ على حدث، وإذا كان علماً يدلّ على معيّن، والفعل يدلّ على الحدث والزمن، وابن جنّي، استطاع أن يدرك كثيراً من القيم الصرفية ذات الوظيفة الدلالية المطردة تنمّ عن فهم للتغيرات الصرفية التي تتطوّر على الكلمة من أجل الأغراض الدلالية. ويقول ابن جنّي عن التصريف: «هو التّلعّب بالحروف الأصول لما يراد فيها من المعاني المفاداة منها⁽⁷⁶⁾.

ومن النواحي الصرفية التي عرفها ابن جنّي ما يسمّى في علم اللغة الحديث «المورفيم» (Morpheme) أو دالّ النسبة التي «تعبّر عن النسب التي يقيمها العقل بين دوال الماهية». والمورفيم عنصر صرفي أو وحدة صرفية، حرّ أو مقيد، وأمّا الحر فهو

(73) المرجع السابق نفسه، ص 229.

(74) ابن جنّي: الخصائص، مصدر سابق 269/3.

(75) عبد الكريم مجاهد عبد الرحمن: «الدلالة الصوتية والدلالة الصرفية عند ابن جنّي»، مجلة الفكر العربي، عدد 26، مرجع سابق، ص 79.

(76) ابن جنّي: التصريف الملوّكي، ط 1، تحقيق محمد بن سعيد النعسان، مطبعة التمدن الصناعية، القاهرة، 1913، ص 3.

جزء الكلمة الذي يمكن استقلاله بنفسه مكوناً كلمة⁽⁷⁷⁾، وقد سمّاه فندريس دالّ الماهية (Semanteme)؛ لأنه لا يطلق لفظ المورفيم إلا على العنصر الذي يعبر عن النسب بين الماهيات، أي على المورفيم المقيد الذي يتحمّ اتصاله بسواه⁽⁷⁸⁾، كالسوابق أو اللواحق التي تدلّ على الفصائل والنسب النحوية.

ولابن جنيّ ملاحظات في غاية الدقة، فقد استطاع أن يدرك الوظيفة الدلالية للحركات، ويبين أنها مورفيات لا تقلّ عن الحروف (السابقة واللاحقة) في بيان الفروق الدلالية وتمييزها، فصيغة «مَفْعَل» إذا كانت الميم الزائدة فيها مفتوحة فالصيغة تدلّ على الحدث، أي تكون مصدراً، وأنّ الشيء ثابت. وأمّا إذا كانت هذه الميم نفسها مكسورة فهي تدلّ على اسم آلة غير ثابت، وذلك في قوله: «مَفْعَل ومَفْعَل، الحرف الزائد في أوّلهما المَعْنِي ومَفْعَلًا يأتي للمصادر نحو ذهب مذهباً، ودخل مدخلاً، وخرج مخرجاً؛ ومَفْعَلًا يأتي للآلات والمستعملات نحو مطرق ومِرْوَح ومِخْصَف ومِثْرَر⁽⁷⁹⁾، ومن ملاحظاته الدقيقة في الدلالة الصرفية أيضاً ما أشار إليه من أنّ مورفيم الألف والتاء في جمع المؤنث السالم يدلّ على القلة، كما في قراءة الآية الكريمة ﴿فَالصَّالِحِينَ﴾ (سورة النساء: 34)، حيث يقول: «التكسير هنا أشبه لفظاً بالمعنى، وذلك أنه إنما يُراد هنا معنى الكثرة، لا صالحات من الثلاث إلى العشر، ولفظ الكثرة أشبه بمعنى الكثرة من لفظ القلة بمعنى الكثرة، والألف والتاء موضوعتان للقلة⁽⁸⁰⁾، وعليه يفضل استعمال جمع التكسير للدلالة على الكثرة، لا جمع المؤنث السالم، لأن مورفيم الألف والتاء فيه يقلّ من دلالته العديدة.

خلاصة

تبين أنه إذا كانت للغة قواعد بنائية يبحثها علم النحو والصرف، فإنّ للغة قواعد تتعلّق باستعمال المعاني، إذ لا يجوز أن يستخدم لفظ ما في غير معناه المستعمل، وأنّ المعاجم لا تمثل عند تحديد معنى لفظ ما غير الاستعمالات المختلفة له في الحياة اليومية أو المعرفة العلمية، بيد أن اللغة تحمل احساس وعواطف مشتركة بين أفراد مجتمع ما، يدركها المرء من خلال مشاركته في استعمال اللغة، وهو ما يمثل الناحية الوجدانية والنفسيّة التي تعبّر عن روح المشاركة بين أفراد مجتمع ما، فهي معاني ليست موضوعيّة، بل ذاتية يشعر بها المنتمي إلى طائفة اجتماعيّة تستعمل تلك اللغة ولا يدركها فرد آخر خارج هذا المجتمع بسهولة ويسر، لأنّ هذه الروح أو المعاني قد نمت في داخل الفرد منذ الصغر، وأصبحت جزءاً من كيانه، وتشربّت بها نفسه من خلال التربية البيئية والتربية المدرسيّة والتعليم بصورة عامة، فبينما يعبر بُعد المعنى والدلالة عن المفهوم الموضوعي،

(77) فندريس: اللغة، مرجع سابق، 1950، ص 105.

(78) عبد الرحمن أيوب: محاضرات في اللغة - القسم الأول، مطبعة المعارف، بغداد، 1966، ص 216.

(79) ابن جنيّ: الخصائص، مصدر سابق، 2/224.

(80) ابن جنيّ: المحتسب في تبين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها، ط. الأولى، تحقيق علي النجدي ناصف وعبد الفتاح شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1969، ج 8/ص 187.

فإنَّ البُعدَ الشعوريَّ يعبرُ عن المعنى في الإطار الذاتي. ولا شكَّ في أنَّ القواعد اللُّغويَّةَ تعبِّرُ عن منطقيَّةٍ أو منهجيَّةٍ في التفكير عند الإنسان، بالإضافة إلى ما تعبِّرُ عنه العبارات والأقوال من أشياء أو وقائع عن علاقة الإنسان بمجتمعه.

المصادر والمراجع

أولاً - العربية:

- 1 - ابن الأثير (ضياء الدين أبو الفتح نصر الله بن أبي الكرم محمد - ت 637 هـ): المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ج 1 و 2، ط. الأولى، تحقيق أحمد الحوفي وبدوي طبانة، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، 1960.
- 2 - ابن الأثير (ضياء الدين...): الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور، تحقيق مصطفى جواد وجميل سعيد، مطبعة المجمع العراقي، بغداد، 1956.
- 3 - ابن جنِّي (أبو الفتح عثمان - ت 392 هـ): الخصائص، 3 أجزاء، ط. الثانية، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة 1952 - 1956.
- 4 - ابن جنِّي (أبو الفتح عثمان): التصريف الملوكي، ط. الأولى، تحقيق محمد بن سعيد النعسان، مطبعة التمدن الصناعية، القاهرة، 1913.
- 5 - ابن جنِّي: المحتسب في تبیین وجوه شواذَّ القراءات والإيضاح عنها، لا ط.، تحقيق علي النجدي ناصف وعبد الفتاح شبلي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1969.
- 6 - ابن جنِّي: سرُّ صناعة الإعراب، لا ط.، تحقيق مصطفى السُّقا وآخرين، القاهرة، 1954.
- 8 - ابن خلدون (أبو زيد عبد الرحمن - ت 808 هـ): المقدمة، لا ط.، القاهرة، 1327 هـ.
- 9 - ابن رشيقي (أبو علي الحسن - القيرواني - ت حوالي 456 هـ): العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، ط. الرابعة، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، 1972.
- 10 - ابن عقيل (بهاء الدين عبد الله - ت 769 هـ): شرح ابن عقيل على متن الألفية، ط. الخامسة، دار الطباعة المحمدية، القاهرة، لا ت.
- 11 - ابن منظور محمد بن مكرم المصري - ت 1311 م): لسان العرب، ط. دار صادر وبيروت، لا ت.
- 12 - ابن هشام (جمال الدين عبد الله - ت 761 هـ): شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ط. السابعة، مطبعة السعادة، القاهرة، 1957.
- 13 - أبو هلال العسكري (الحسن بن عبد الله بن سهل - ت 395 هـ): كتاب الصناعتين في الكتابة والشعر، لا ط.، تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، 1971.
- 14 - الاصفهاني (الراغب/الحسين بن محمد - ت 502 هـ): المفردات في غريب القرآن، المطبعة اليمنية، مصر، 1324 هـ.
- 15 - الأمدي (سيف الدين - ت 631 هـ): الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، 1960.

- 16 - أنيس (إبراهيم): مستقبل اللغة العربية المشتركة، لاط، القاهرة، 1960.
- 17 - أنيس (إبراهيم): دلالة الألفاظ، ط. الثانية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1963.
- 18 - أيوب (عبد الرحمن): محاضرات في اللغة - القسم الأول، لاط، مطبعة المعارف، بغداد، 1966.
- 19 - بشر (كمال): علم اللغة العام - الأصوات، القسم الثاني، ط. السادسة، دار المعارف بمصر، 1980.
- 20 - الجاحظ (أبو عثمان عمرو بن بحر - ت 255 هـ): البيان والتبيين، ج1، لا. طبعة، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر، بيروت، لا.ت.
- 21 - الجاحظ: الحيوان، ج3، لاط، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر، بيروت، 1978.
- 22 - الجرجاني (الإمام عبد القاهر - ت 470 هـ): أسرار البلاغة، لاط، مطبعة وزارة المعارف، استانبول، تحقيق هـ. ريتز، 1954.
- 23 - الجرجاني (الإمام عبد القاهر): دلائل الإعجاز، ط. السيد محمد رشيد رضا، ط. السادسة، القاهرة، 1960.
- 24 - حسان (تمام): مناهج البحث في اللغة، ط. الأولى، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1955.
- 25 - حسان (تمام): اللغة العربية مبناها ومعناها، لاط، الهيئة المصرية، العامة للكتاب، القاهرة، 1973.
- 26 - الخالدي (محمد روجي): تاريخ علم الأدب عند الإفرنج والعرب وفيكتور هيجو، لاط، مطبعة الهلال، مصر، 1912.
- 27 - خليل (ياسين): التراث العلمي العربي، لاط، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، 1978.
- 28 - خليل (ياسين): «اللغة والوجود القومي»، في ندوة «اللغة العربية والوعي القومي»، ط. الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995.
- 29 - الخوارزمي (أبو عبد الله - ت 386 هـ): مفاتيح العلوم، لاط، القاهرة، 1342 هـ.
- 30 - السعمران (محمود): علم اللغة، لاط، دار النهضة العربية، بيروت، لا.ت.
- 31 - السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن - ت 911 هـ): المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ج1، ط. الثالثة، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، القاهرة، لا.ت.
- 32 - الصالح (صباحي): دراسات في فقه اللغة، ط. العاشرة، دار العلم للملايين، بيروت، 1983.
- 33 - عبد الرحمن (عبد الكريم مجاهد): «الدلالة الصوتية والدلالة الصرفية عند ابن جني»، مجلة الفكر العربي، عدد 26، آذار 1982.
- 34 - فريشة (أنيس): اللهجات وأسلوب دراستها، محاضرات في معهد الدراسات العربية العالية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 1955.
- 35 - فندريس، ج.: اللغة، تعريب عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، لاط، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1950.

- 36 - القاسمي (علي): «منهجية الإمام السيوطي بالبحث اللغوي»، مجلة اللسان العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، العدد 38، الرباط، 1994.
- 37 - كانتينو (جان): دروس في علم أصوات العربية، لاط، ترجمة صالح قرمادي، تونس، 1966.
- 38 - لانسون وماييه: منهج البحث في الأدب واللغة، ط. الثانية، ترجمة محمد مندور، دار العلم للملايين، بيروت، 1982.
- 39 - المازني (إبراهيم عبد القادر): «ديوان المازني»، ج2، لاط، المقدمة، ص (ح)، مطبعة محمد محمد مطر بمصر، 1917.
- 40 - المازني (إبراهيم عبد القادر): «اللفظ والمعنى»، مجلة المقتطف، م 104، عدد 5، 1944.
- 41 - مبارك (محمد): خصائص العربية ومنهجها الأصيل والتجديد والتوليد، جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة، 1960.
- 42 - مبارك (محمد): فقه اللغة وخصائص العربية..، ط. الثانية، دار الفكر الحديث، القاهرة، 1964.
- 43 - هلال (عبد الغفار حامد): اللغة العربية: خصائصها سماتها، ط. الثانية، المكتب الحديث للطباعة والنشر، القاهرة، 1401 هـ.
- 44 - وافي (عبد الواحد): فقه اللغة، لاط، دار النهضة، مصر، 1975.

ثانياً - الأجنبية:

- 1 - Firsth: *Papers in Linguistics*, London: Oxford, University Press, 1950.
- 2 - Harris: *Structure mathématique du langage*, Ed. Dunod, 1971.
- 3 - Jespersen: *Langage its Nature and Development*, George Allen & un Win Ltd, London, 1947.
- 4 - Peter Ladefoged: *A course in phonetics*, Harcourt Prace Javanovich U.S.A. 1975.